الرأي العام
المقالات

على المحز / الأحواز وحصاد العقود الثمانية

لم تكد الذكرى الثمانون لضم الأحواز الى الدولة الإيرانية (1925/4/20) تحل حتى شهدت مدن الاحواز انتفاضة كبرى تمثلت في مظاهرات شعبية عارمة وبوادر تمرد مسلح خطير، وعلى الرغم من التكتم الاعلامي الشديد الذي تمارسه السلطات الايرانية حول ما يجري في هذا الاقليم العربي الا ان الانباء التي ترشح من هناك تؤكد ان حركة المعارضة تتعرض للقمع العنيف، ومن رأى الطريقة التي كانت تتعامل بها قوى الأمن مع حركة الطلاب الإصلاحيين قبل سنتين ونيف سيعجز عن كف مخيلته من رسم صورة شديدة القتامة لما يجري حاليا في الاحواز, وقد عزت الحكومة الإيرانية سبب اشتعال هذه الانتفاضة الى وثيقة مزورة منسوبة للرئيس خاتمي تم ترويجها بين ابناء الاحواز، ومفادها ان توصيات قد صدرت بتغيير التركيبة السكانية للإقليم بهدف (تفريسها)! غير ان مثل هذا السبب ان ثبت فعلا ليس بكاف لتعليل ما حصل، نعم انه لن يعدو ان يكون مجرد فتيل اشعل كدس البارود المتراكم عبر ثمانية عقود من الحكم الايراني المباشر، فللعرب في الاحواز مطالبهم المعروفة المعلنة من سنين، فهم يعانون من حكم عسكري مباشر، وتغييب لصوتهم السياسي وحرمانهم من المشاركة في حكم وإدارة بلادهم، وإهمال مقصود من السلطة المركزية في طهران بالرغم من ثروات النفط والغاز التي حبا الله بلادهم بها حيث يقدر احتياطي النفط فيها بـ 68 مليار برميل والغاز بـ 9,5 مليون متر مكعب، وتتعرض هويتهم العربية لضغوط كبيرة، فقد تم تغيير اسماء مدنهم العربية الى اسماء فارسية.

وباستعراض تاريخ الاحواز بعد ضمها فإنك ستقف على نحو 9 ثورات قامت العشائر العربية ضد حكم آل بهلوي ما بين 1925 ـ 1949 وقد تم قمعها بالقوة، كما يوجد الكثير من الحركات والجبهات التي تطالب بمنح سكان الاقليم حق تقرير المصير، ان الانتفاضة التي تعيشها مدن الاحواز هذه الأيام هي رد فعل متوقع لثمانية عقود من التهميش والاجحاف، فالعالم لم يعد كما كان ايام عصبة الدول حين لم يجد الاحوازيون من يتصدى لاحتلال ديارهم عام 25، وها هم يفتحون اعينهم امام عالم تتعالى فيه صيحات حقوق الانسان ومنح الشعوب حق تقرير المصير، وتصم دعوات الديموقراطية ونبذ الاستبداد آذان اهله، وها هم يرون الاكراد في شمال العراق وهم يتمتعون بحكم شبه مستقل, ولذا فإنهم على الرغم من تحليهم بالصبر الجميل وتأميلهم تحسن اوضاعهم بعد سقوط نظام الشاه وانتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية إلا انهم وجدوا انفسهم بعد هذا كله مواطنين من الدرجة الثانية في بلادهم.

ان لجوء الحكومة الايرانية الى سياسة البطش والقمع قد ينجح موقتا في ضبط الاوضاع في مدن الاقليم، غير ان حلا كهذا لن يصمد طويلا، وفي ظل رياح التغيير التي تجتاح المنطقة والتدخلات الدولية يبدو من الحكمة بمكان ان تعيد الحكومة الايرانية النظر في طريقة تعاملها مع مطالب ابناء هذا الاقليم، وبالطبع فلن يكون ذلك بمنح ابناء الاقليم حق تقرير المصير وان كان ذلك حقا مشروعا تكفله المواثيق الدولية، ولكن على الأقل بالعمل على تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأبنائه، واحترام الهوية العربية الخاصة بهم، والكف عن اية عمليات استفزازية تهدف الى تغيير التركيبة السكانية للإقليم، واعتقد ان لدى ايران ما يكفيها من المشكلات والازمات وهو ما قد يدفعها للتعامل مع الملف الاحوازي بحكمة واناة.

كاتب وأستاذ جامعي كويتي